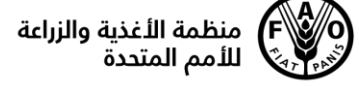
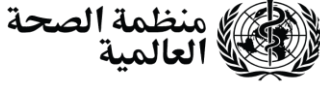


هيئة الدستور الغذائي



Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CX/EXEC 25/88/3

البند 3 من جدول الأعمال

مايو/أيار 2025

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة الثامنة والثمانون

المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا

14-18 يوليو/تموز 2025

الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031: إطار الرصد المقترح

(من إعداد أمانة الدستور الغذائي)

أولاً - مقدمة

1- ناقشت اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي (اللجنة التنفيذية) في دورتها السابعة والثمانين الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 وأوصت باعتمادها، واعتمدت هيئة الدستور الغذائي (الهيئة) في دورتها السابعة والأربعين الخطة الاستراتيجية هذه مشيرةً إلى أن أمانة الدستور الغذائي ستقدم إطاراً للرصد خلال الدورة الثامنة والثمانين للجنة التنفيذية لاستعراضه، وأنه سيتم بعد ذلك التماس التعليقات على النسخة المنقحة لإطار الرصد من الأعضاء والمراقبين بواسطة تعميم بهدف تقديم نسخة نهائية إلى الهيئة في دورتها الثامنة والأربعين للموافقة عليها.¹

2- وشددت الهيئة في دورتها السابعة والأربعين على الحاجة إلى أن تضع أمانة الدستور الغذائي إطاراً واضحاً للرصد بهدف قياس التقدم المحرز في ضوء الأهداف والنواتج الاستراتيجية، مع مؤشرات أداء رئيسية محددة ويمكن قياسها وقابلة للإنجاز ومجدية ومحددة زمنياً (SMART).² وتُعرّف مؤشرات الأداء الرئيسية بخمس خصائص رئيسية هي: أن تكون محددة، بمعنى أنها تحدد بوضوح ما يتم قياسه؛ ويمكن قياسها، أي بما يضمن إمكانية قياس التقدم المحرز أو تقييمه بشكل موضوعي؛ وقابلة للإنجاز، أي أنها موضوعية ضمن معايير واقعية ويمكن تحقيقها في ضوء الموارد المتاحة؛ ومجدية، أي أنها تتماشى على نحو وثيق مع الأهداف والنواتج الاستراتيجية، وتهم صانعي القرار؛ ومحددة زمنياً، أي أنها مرتبطة بإطار زمني محدد لتحقيق النتائج. وتساعد هذه الخصائص على ضمان أن تكون مؤشرات الأداء الرئيسية عملية ومركزة ومفيدة لتتبع الأداء وتوجيه الإجراءات الاستراتيجية.

3- وتتضمن هذه الوثيقة في المرفق الأول منها إطار الرصد المقترح للخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031. وقد جرت مناقشة إطار الرصد مع رئيس الهيئة ونوابه وتراعي النسخة المقترحة ما ورد من تعقيبات أولية.

¹الفقرة 216 من الوثيقة REP24/CAC؛ والفقرة 108 من الوثيقة REP24/EXEC2.

²الفقرة 214 من الوثيقة REP24/CAC.

ثانيًا- إطار الرصد المقترح

4- عند إعداد إطار الرصد، تمت مراعاة الاعتبارات التالية:

- تكون عادةً الأهداف الاستراتيجية عبارة عن تطلعات واسعة وطويلة الأجل وذات طابع نوعي واستشرافي. وهي بذلك تفتقر إلى التحديد المطلوب لقياسها بدقة. وفي المقابل، تكون النواتج واقعية وقابلة للقياس بقدر أكبر، ما يجعلها مناسبة لتتبع التقدم المحرز والمساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية. ولهذا السبب، تم وضع مؤشرات على مستوى النواتج.
- وتم النظر في عدة خيارات لقياس التقدم المحرز مقابل مختلف النواتج المتوخاة. وتم البحث عن الطريقة الأكثر فعالية لتتبع التقدم المحرز، سعيًا إلى تحقيق التوازن بين توافر البيانات والمنهجية التي ستستخدم في عملية القياس والموارد المتاحة.
- واقترحت مؤشرات أداء رئيسية لغالبية النواتج، مع التسليم بأنه قد تكون هناك حاجة إلى إجراء مناقشات إضافية بين أمانة الدستور الغذائي والأعضاء، واقتراح سرديّة كطريقة بديلة للإبلاغ عن التقدم المحرز بالنسبة إلى عدد قليل من النواتج الجديدة.
- وتمت مراعاة مؤشرات الخطة الاستراتيجية السابقة للدستور الغذائي للفترة 2020-2025 عندما كان القياس لا يزال يُعتبر صالحًا لتتبع التقدم المحرز مقابل الناتج المحدد، وذلك بهدف ضمان الاستمرارية والاستفادة من البيانات التاريخية المتاحة بالفعل لاستخدامها كخط أساس.
- وأدرج مسوّغ منطقيّ لكل مؤشر في إطار الرصد لشرح كيفية تفسير أمانة الدستور الغذائي لقياس التقدم المحرز مقابل الناتج المحدد.

ثالثًا- التوصيات

- 5- إنّ اللجنة التنفيذية مدعوة في دورتها الثامنة والثمانين إلى استعراض إطار الرصد المقترح للخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 وإبداء التعليقات بشأنه وتأكيد الخطوات المقبلة.

المرفق الأول

المؤشر المقترح	المسوّغ المنطقي	الهدف الاستراتيجي	الناتج	وسائل التحقق
(وُضعت علامة * إلى جانب المؤشرات المنقولة من إطار الرصد والتقييم الحالي)	يمكن تحقيق هذا الناتج من خلال تشجيع أنشطة الاستشراف واستكشاف الآفاق عبر الأجهزة الفرعية ورصدها من خلال النظر في المناقشات الجارية ضمن لجان الدستور الغذائي والفعاليات ذات الصلة بشأن القضايا المستجدة. ويمكن تحديدها من خلال بند من بنود جدول الأعمال، أو ندوة عبر الإنترنت، أو إصدار تعميم أو تنظيم حدث جانبي. ومن المهم وجود آلية أو أنشطة متكررة لتحديد القضايا المستجدة ضمن لجان الدستور الغذائي.	1- الاستجابة لاحتياجات الأعضاء من أجل حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية في بيئة عالمية دائمة التطور من خلال وضع	1-1 استخدام أنشطة الاستشراف واستكشاف الآفاق لدعم تحديد المسائل التي يُحتمل أن تؤثر على سلامة الأغذية وجودتها وتجارها.	تقارير لجان الدستور الغذائي والصفحات الإلكترونية ذات الصلة
المؤشر 1-2-1 نسبة المشورة العلمية المقدمة من اجتماعات لجان الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات، التي تم تقديمها في ضوء قوائم الأولويات الموضوعة لكل منها وضمن الأطر الزمنية المحددة.	يرتبط هذا الناتج بإسداء المشورة العلمية إلى الدستور الغذائي. وتتمتع لجان الدستور الغذائي بولاية طلب المشورة العلمية. ويتمثل أحد الأبعاد التي يمكن مراعاتها لأغراض الرصد في عدد الطلبات التي قدمتها لجان الدستور الغذائي إلى لجان الخبراء المشتركة وحصلت	المواصفات والنصوص ذات الصلة القائمة على العلوم	1-2 قيام منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والأجهزة الاستشارية العلمية	تقارير لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي

المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات		على المشورة العلمية بشأنها ضمن الأطر الزمنية المحددة. ويجري تتبع ذلك بالفعل من خلال قوائم الأولويات في أربع لجان للدستور الغذائي (لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات). ويرمي بالتالي هذا الاقتراح الخاص بالمؤشر إلى تتبع المشورة العلمية لهذه اللجان الأربع ورفع تقارير بشأنها في إطار هذا الناتج. ومن المسلّم به أن للجان الأخرى آليات لتخطيط العمل وتحديد الأولويات، غير أنّ هذه الآليات لا يمكن قياسها بسهولة وتختلف الطريقة المستخدمة بين اللجان. ولذلك، يُقترح وضع قسم فرعي للجان لأغراض الرصد، ولكن ، إذا اقتضت الضرورة، يمكن استكمال المؤشر بتقرير سردي بالنسبة إلى سائر لجان الدستور الغذائي.	المتخصصة المشتركة بينهما بتقديم المشورة العلمية التي تعالج الاحتياجات التي تحدها الهيئة وأجهزتها الفرعية، بالاسترشاد ببيانات عالمية تمثيلية وبالخبرة والمنهجية الدولية المناسبة.
تقرير هيئة الدستور	المؤشر 1-3-1 عدد المواصفات الكمية التي اعتمدها الهيئة	يتعلق هذا الناتج بوضع مواصفات مبنية على العلوم. ويتمثل أحد الأبعاد الكمية التي يجري قياسها حاليًا في مجلة الدستور الغذائي	1-3 استخدام الهيئة وأجهزتها الفرعية للمشورة

الغذائي/بطاقة الأداء		(بطاقات الأداء) في العدد الإجمالي للمواصفات الكمية التي يتم اعتمادها سنوياً. وبما أنّ المواصفات الكمية (أي الحدود القصوى للرصاص والحدود القصوى للمخلفات) تستند مباشرة إلى المشورة العلمية، يُقترح استخدام هذه المواصفات كمؤشر لهذا الناتج.	العلمية بما يتمشى مع مبادئ تحليل المخاطر في الدستور الغذائي.	
تقارير لجان الدستور الغذائي	*المؤشر 1-4-1 الوقت الممتد بين تحديد القضايا الجديدة وتقديم اقتراحات لعمل جديد إلى اللجنة التنفيذية	وُضع هذان المؤشران في إطار الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025. ويرصد المؤشر الأول القضايا المستجدة التي طرحت في اللجان المعنية بالمواضيع العامة منذ فترة السنتين 2018-2019 و يقيّم الوقت الذي استغرقته قبل أن تفضي إلى اقتراحات أعمال جديدة. أما المؤشر الثاني، فيقيّم الوقت الذي استغرقه إصدار نص جديد أو منقح للدستور الغذائي. ولا يزال كلاهما مناسباً ويمكن استخدامهما لرصد هذا الناتج.	1-4 إعداد مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة، واستعراضها واعتمادها في الوقت المناسب وبصورة شفافة وشاملة.	
تقارير لجان الدستور الغذائي	* المؤشر 1-4-2 الوقت الذي استغرقته عملية ترتيب القضايا بحسب الأولوية بحيث تفضي إلى نصوص منقحة أو جديدة للدستور الغذائي			
المستودع الإلكتروني لوثائق الدستور الغذائي	المؤشر 1-1-2 النسبة المئوية للمواصفات المنشورة في غضون شهر واحد بعد اعتمادها من قبل الهيئة.	يتعلق هذا الناتج بضمان وجود نظم وممارسات تتيح وضع مواصفات الدستور الغذائي والوثائق التي تدعم عملية إعداد هذه المواصفات في الوقت المناسب وتوافرها. ولذلك تُقترح أبعاد	2- تعزيز نُظم وممارسات إدارة الأعمال التي تدعم وضع المواصفات	

النصوص ذات الصلة بفعالية وكفاءة بالاستفادة من التكنولوجيات الرقمية وسائر التكنولوجيات الجديدة.	مثل توزيع الوثائق في الوقت المناسب (المستخدمة بالفعل في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025) ومعدل نشر المواصفات كوسيلة لرصد هذا الناتج.	المستودع الإلكتروني لوثائق الدستور الغذائي (تحليل كل فترة سنتين على حدة)
قواعد بيانات الدستور الغذائي على الإنترنت	المؤشر 2-1-3 الوقت المستغرق من نشر تقرير لجنة الدستور الغذائي إلى تحديث قاعدة البيانات الإلكترونية ذات الصلة على الموقع الإلكتروني الخاص بالدستور الغذائي.	وتشكّل قواعد بيانات الدستور الغذائي المتاحة على الإنترنت إحدى الأدوات المهمة الأخرى التي تدعم الأعضاء. ولذلك فإن تحديثها المنتظم يعتبر بُعدًا هامًا لقياس مدى المساهمة في هذا الناتج.
تقارير لجان الدستور الغذائي	غير متاح	2-2 إرساء آليات لترتيب بحسب الأولوية الاقتراحات المقدمة بشأن إعداد مواصفات جديدة أو تنقيح المواصفات القائمة لا يمكن الإبلاغ عن هذا الناتج إلا من خلال تقرير سردي يوجز تطبيق الآلية من قبل لجان الدستور الغذائي.

والنصوص ذات الصلة.			
2-3 دعم الرؤساء والمنسقين والأمانات المضيفة وجهات اتصال الدستور الغذائي والمندوبين في أدوارهم الخاصة وتنمية قدراتهم وتعزيزها.	يتعلق هذا الناتج بتعزيز قدرات الرؤساء والمنسقين والأمانات المضيفة وجهات الاتصال التابعة للدستور الغذائي والمندوبين. ويمكن فعل ذلك بعدة طرق مختلفة سواء على المستوى المتعدد الأطراف أو على المستوى الثنائي وقد يكون تتبع الناتج صعبًا. وبالتالي، ولتسهيل عملية الرصد، تم اقتراح عدد الأشخاص الذين تم تدريبهم من قبل أمانة الدستور الغذائي. ويمكن توسيع نطاق هذا المؤشر إلى حد ما ليشمل عدد الأشخاص الذين درّبهم المنسقون الإقليميون، غير أنه سيقتضي أن يقوم المنسقون الإقليميون بتتبع هذا العدد وإبلاغ أمانة الدستور الغذائي به بانتظام.	المؤشر 2-3-1 عدد الأشخاص الذين درّبهم أمانة الدستور الغذائي سنويًا.	الندوات عبر الإنترنت، والدورات التدريبية الخاصة بنظام التعليقات الإلكتروني، والدورات التدريبية لمجموعات العمل الإلكترونية، وغير ذلك.
	يمكن لمستوى الرضا أن يكون مؤشرًا عن قدرات الرؤساء والأمانات المضيفة وأمانة الدستور الغذائي. ويتم بالفعل جمع هذه المعلومات من خلال الاستقصاءات بعد الاجتماعات، وقد استخدم المؤشر بالفعل في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025 ويمكن استخدامه من جديد.	*المؤشر 2-3-2 مستوى الرضا عن كفاءة الاجتماعات، ودور الرؤساء والأمانة المضيفة وأمانة الدستور الغذائي	استقصاءات عن رضا المشاركين بعد اجتماعات لجان الدستور الغذائي

المنتدى - يعتبر البلد العضو مشاركًا إذا أتم التسجيل في مجموعة عمل إلكترونية واحدة على الأقل خلال فترة السنتين	* المؤشر 2-4-1 عدد الأعضاء الذين شاركوا في مجموعات العمل الإلكترونية خلال فترة السنتين.	استخدمت في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي 2020-2025، أربعة مؤشرات لرصد ما إذا تم تمكين أعضاء الدستور الغذائي من المشاركة بشكل فعال ومستدام طوال عملية وضع المواصفات. ويُقترح استخدام هذه المؤشرات من جديد.	2-4 تمكين أعضاء الدستور الغذائي من المشاركة بشكل فعال ومستدام طوال عملية وضع المواصفات.	
نظام التعليقات الإلكتروني - يتم احتساب البلد العضو إذا قام بالرد على تعميمين اثنين على الأقل خلال فترة السنتين	* المؤشر 2-4-2 عدد الأعضاء الذين ردّوا على التعاميم خلال فترة السنتين.	ويمكن لمؤشر إضافي بشأن قدرات هيكل الدستور الغذائي الوطنية أن يكون مفيداً أيضاً لفهم كيفية مواصلة تمكين الأعضاء من المشاركة في الدستور الغذائي، غير أن مثل هذا المؤشر سيتطلب مدخلات مفصلة من الأعضاء من خلال تنفيذهم المنتظم مثلاً لأداة التشخيص المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية لإجراء تقييم محدد لحالة برامج الدستور الغذائي الوطنية³. لم يتم بعد تقديم هذا الاقتراح، ولكنه يعرض على الأعضاء للبحث فيه.		
نظام التسجيل الإلكتروني	* المؤشر 2-4-3 عدد الأعضاء المسجلين في الهيئة ولجان المواضيع العامة النشطة.			

³ متاح على الرابط التالي: <https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/99270c72-b784-42ff-a234-273928c2d142/content>

الدراسة الاستقصائية السنوية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها	* المؤشر 2-4-4 مدى إعاقة الحواجز التالية لاستخدام نصوص الدستور الغذائي: نقص الموارد؛ والافتقار إلى القدرة على التنفيذ المحلي؛ وعدم ملائمة نصوص الدستور الغذائي للسياق/الواقع الوطني؛ والافتقار إلى القوانين الوطنية الأساسية لسلامة الأغذية؛ ومدة وضع نص الدستور؛ والافتقار إلى قدرة التنفيذ المحلية؛ ومدة عملية التنفيذ الوطنية؛ والقضايا المتصلة باللغة؛ وتحديات مواكبة التغييرات في نصوص الدستور الغذائي؛ وعدم وعي أصحاب المصلحة الوطنيين بأحكام الدستور الغذائي.			
سجلات اجتماعات أمانة الدستور الغذائي، أو تقارير المهام، أو جداول الأعمال أو الفعاليات الجانبية الخاصة بلجان الدستور الغذائي.	المؤشر 3-1-1 عدد المنظمات الدولية التي اجتمعت بها أمانة الدستور الغذائي خلال فترة السنتين وعدد المنظمات الدولية التي قدمت أعمالها إلى لجان الدستور الغذائي (في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بعمل المنظمات الدولية المعنية).	هذا ناتج جديد ويقترح أن ينعكس هذا البُعد على مستوى المشاركة بين الدستور الغذائي (اللجان وأمانة الدستور الغذائي) مع المنظمات الدولية المعنية. ويستند بالتالي المؤشر المقترح إلى اجتماعات أمانة الدستور الغذائي مع المنظمات الدولية، وتقارير المهام، والفرص المتاحة في لجان الدستور الغذائي للمنظمات الدولية للإبلاغ عن عملها من حيث صلته بالدستور الغذائي.	1-3 تحسين ودعم الفهم المتبادل لأدوار الهيئة والمنظمات الدولية المعنية إزاء التحديات العالمية، من خلال التشاور المستمر بين الأطراف.	3- توطيد العلاقات مع المنظمات الدولية المعنية، وتعزيز نهج متسق للتصدي للتحديات العالمية
يؤكد لاحقًا	غير متاح	بما أن هذا الناتج جديد، تقترح أمانة الدستور الغذائي الإبلاغ عنه من خلال تقرير سردي بهدف وضع مؤشر كمي في المستقبل. ويمكن لتوجيهات الأعضاء بشأن السبل الكفيلة	2-3 تحديد الثغرات في النهج المتبعة للتصدي للتحديات العالمية التي يمكن	

		بتحقيق هذا الناتج أن تفيد في بلورة مؤشر مناسب.	للدستور الغذائي المساهمة فيها، من خلال العمل الهادف مع المنظمات الدولية المعنية.
يؤكد لاحقًا	غير متاح	بما أن هذا الناتج جديد، تقترح أمانة الدستور الغذائي الإبلاغ عنه من خلال تقرير سردي بهدف وضع مؤشر كمي في المستقبل. ويمكن لتوجيهات الأعضاء بشأن السبل الكفيلة بتحقيق هذا الناتج أن تفيد في بلورة مؤشر مناسب.	3-3 تحديد ومراعاة مساهمة الهيئة في التحوّل نحو نُظم غذائية مستدامة وقادرة على الصمود.
نظام التسجيل الإلكتروني - يتم احتساب المراقب إذا قام بالرد على تعميمين اثنين على الأقل خلال فترة السنتين.	المؤشر 3-4-1 عدد المراقبين الذين ردّوا على التعاميم خلال فترة السنتين.	يمكن قياس المساهمات من المنظمات الدولية المعنية من خلال عدد المنظمات الدولية المشاركة في هيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية ومساهماتها في أعمال الدستور الغذائي.	3-4 تشجيع مساهمات المنظمات الدولية المعنية طوال عملية وضع نصوص الدستور الغذائي.

تقرير هيئة الدستور الغذائي	المؤشر 3-4-2 عدد المراقبين المشاركين في هيئة الدستور الغذائي.			
الدراسة الاستقصائية السنوية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها	المؤشر 4-1-1 مدى إقرار الأعضاء بأن نصوص الدستور الغذائي تلبي احتياجات الأعضاء ذات الأولوية المتعلقة بسلامة الأغذية وجودتها	تُقاس مكانة الدستور الغذائي والاعتراف به بصفته الجهاز الدولي المعني بوضع المواصفات الغذائية من أجل حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية بواسطة الدراسة الاستقصائية السنوية للدستور الغذائي التي سبق أن استخدمت في الخطة الاستراتيجية السابقة.	4-1 تعزيز مكانة الدستور الغذائي والاعتراف به بصفته الجهاز الدولي المعني بوضع المواصفات الغذائية من أجل حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية.	4- تعظيم أثر الدستور الغذائي من خلال زيادة بروز المواصفات واستخدامها
يؤكد لاحقاً	غير متاح	بما أن هذا الناتج جديد، تقترح أمانة الدستور الغذائي الإبلاغ عنه من خلال تقرير سردي بهدف وضع مؤشر كمي في المستقبل. ومن الأمثلة على الجوانب التي يمكن الإشارة إليها: الإحالة إلى الدستور الغذائي في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، وإعلان المملكة العربية السعودية	4-2 الترويج لاستخدام نصوص الدستور الغذائي في سياق النهج التكاملية	

		الوزاري بشأن مقاومة مضادات الميكروبات وقرارات منظمة الأغذية والزراعة و/أو منظمة الصحة العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، وتقارير الشراكة الرباعية وغير ذلك).	مثل نهج الصحة الواحدة.
الدراسة الاستقصائية السنوية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها	* المؤشر 1-3-4 درجة استخدام الأعضاء لنصوص الدستور الغذائي: (1) لدعم تنسيق النظم الوطنية للرقابة على الأغذية؛ (2) والمساعدة على زيادة وعي أصحاب المصلحة بقضايا سلامة الأغذية وجودتها والتدخلات القائمة على الأدلة والتوصيات؛ (3) وتوجيه برامج التدريب والتثقيف بشأن سلامة الأغذية وجودتها، والأدوات ذات الصلة، وتحديثها؛ (4) والمساعدة في تحسين تجارة السلع في الدول الأعضاء	تُقاس "الدعوة إلى المواءمة من خلال زيادة استخدام نصوص الدستور الغذائي في وضع النظم واللوائح الوطنية الخاصة بالرقابة على الأغذية" بواسطة الدراسة الاستقصائية السنوية للدستور الغذائي وقد سبق أن استخدمت في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025.	3-4 الدعوة إلى المواءمة من خلال زيادة استخدام نصوص الدستور الغذائي في وضع النظم واللوائح الوطنية الخاصة بالرقابة على الأغذية.